



أثر جائحة كورونا على أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية

The impact of the Corona pandemic on the goals of the social dimension of sustainable development in the Arab region

بونحاس عادل¹، خزار بلال²، مزباني بلال³¹المركز الجامعي مرسلني عبد الله تيبازة، الجزائر، adel05b@hotmail.com²جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، samir_ka2002@yahoo.com³جامعة الجزائر (03)، الجزائر، bilou.mez@hotmail.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى حجم الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة عموماً، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص. وقد تم التوصل من خلال نتائج الدراسة إلى تأكيد فرضية أن جائحة كورونا أثرت على غالبية مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية.

بالإضافة إلى التداعيات المرضية التي ألحقتها الجائحة بالجانب الصحي للأفراد بالمنطقة العربية، خاصة لدى كبار السن منهم، وبالأخص الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة، فقد أثرت الجائحة على الجانب التعليمي من خلال انقطاع التلاميذ عن الدراسة، وارتفاع نسبة التسرب المدرسي، بالإضافة لارتفاع معدلات الفقر والجوع جراء ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، بسبب تسريح العديد من الموظفين، كذلك اتساع الفوارق بخصوص المساواة بين الجنسين؛ وهو ما يفسر تراجع النتائج المحققة قبل تفشي الجائحة، وكذا الانخفاض العام في مؤشرات التنمية البشرية.

الكلمات المفتاحية:

بعد اجتماعي؛ تنمية مستدامة؛ جائحة كورونا؛ كوفيد 19؛ منطقة عربية.

ABSTRACT

This study aims to know the extent of the impact of the Corona pandemic on the social goals of sustainable development in general, and in the Arab region in particular, and through the results of the study, It was reached to confirm the hypothesis that the Corona pandemic affected most indicators of the social dimension of sustainable development in the Arab region.

In addition to the pathological repercussions that the pandemic has inflicted on the health side of individuals in the Arab region, especially among the elderly, especially people with chronic diseases, the pandemic has affected the educational aspect through school dropouts and high school dropout rates. In addition to the high rates of poverty and hunger due to the high percentage of unemployed, due to the layoffs of many employees, as well as widening disparities regarding gender equality; This explains the decline in the results achieved before the outbreak of the pandemic, as well as the general decline in human development indicators.

Keywords: Social dimension; Sustainable development; Corona pandemic; Covid 19; Arab region.

1. المقدمة

تتميز المنطقة العربية بوضعية لا يمكن من خلالها إخفاء القصور الذي يكتنف منظومات الصحة، التعليم، وإدارة الأزمات بها، ما خلف تراجعاً محسوساً للوعي لدى المواطن العربي، بالتالي عدم وجود الجاهزية الذهنية للتعامل مع مختلف الأزمات على غرار الأزمة محل الدراسة وهي أزمة صحية بالدرجة الأولى والمتمثلة في جائحة كورونا (COVID 19)، ما أدى إلى عدم احتواء الوباء بالشكل المطلوب وبالتالي تسارع انتشاره وصعوبة التحكم في ذلك وهذا على صعيد كافة دول العالم بما فيها الدول المتقدمة؛ أما بخصوص تداعيات هذه الجائحة على المنطقة العربية، فتوجد عدة مؤشرات إيجابية وأخرى سلبية.

في ذات السياق، نجد أنه من المتوقع أن يزيد انتشار فيروس كورونا الطين بلة، وأن يرفع من الكلفة الاقتصادية في ظلّ منطقة ملتهبة بالأحداث الجيوسياسية وتتخللها العديد من مناطق الصراع.

أما بالنسبة للسياحة، فقد توقفت حركة السفر الواردة إلى المنطقة العربية، حيث أغلقت مجمل الدول العربية حدودها الجوية، فيما عطلت بعضها بعض الوجهات في محاولة منها للحدّ من انتشار الفيروس.

هذه الوضعية تعكس الفشل النسبي لمؤشرات قياس الاستدامة في جانبها الاجتماعي بالمنطقة العربية في ظل احتوائها على مناطق للصراع كما سبق الذكر، وهو ما يقتضي تحيين المؤشرات القائمة ومراجعتها، أو وضع مؤشرات جديدة لقياس الاستدامة سواء ضمن أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر، أو ضمن الأجندة الإفريقية، بما يكفل توفير الشروط الدنيا للعيش الكريم للأفراد.

1.1. إشكالية الدراسة

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير جائحة كورونا على أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي أهم الآثار العامة التي خلفتها جائحة كورونا؟

- ما مدى تأثير جائحة كورونا على أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بشكل عام؟

- ماهي الفرص المتاحة لتعزيز مؤشرات التنمية الاجتماعية المستدامة بالمنطقة العربية في ظل تفشي جائحة كورونا؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لهذه الدراسة يمكن وضع جملة الفرضيات التالية:

بالنسبة للفرضية الرئيسية: تتمحور حول وجود أثر لجائحة كورونا على مختلف محددات البعد الاجتماعي للتنمية

المستدامة بالمنطقة العربية وبدرجات متفاوتة؛

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية التالية:

- بالإضافة إلى الجانب الصحي فقد أثرت جائحة كورونا على مختلف المؤشرات الاقتصادية؛

- أثرت جائحة كورونا على مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛

- تسببت جائحة كورونا في الحد من التقدم الذي حققته المنطقة العربية بخصوص أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة قبل الجائحة.

3.1. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة باعتبارها واحدة من الدراسات التي سيتم من خلالها إبراز حجم الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على أهم أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية، ناهيك عن الآثار التي ألحقتها بالجانب الصحي والاقتصادي؛ ما جعل دول المنطقة العربية ليست في منأى عن تداعيات هذه الأزمة وذلك على غرار مختلف دول العالم حتى المتقدمة منها.

4.1. أهداف الدراسة

يمكن إبراز أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة أهم الآثار والتحديات التي خلفتها جائحة كورونا على الصعيد العالمي؛
- إبراز تداعيات جائحة كورونا على محددات التنمية المستدامة، وبالأخص الأبعاد الاجتماعية عموماً، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص؛
- التوصل من خلال النتائج لجملة من التوصيات بما يكفل تدارك التأثيرات السلبية، والاستثمار في الآثار الإيجابية للجائحة. لهدف اغتنام الفرص المتاحة.

5.1. منهجية الدراسة

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة سننعمد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات، ومن ثم دراستها وتحليلها بشيء من التفصيل اعتماداً على عدد من المراجع الموثوقة. وذلك حتى نحاول التأكد من صحة فرضيات الدراسة من عدمها، وصولاً إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

6.1. تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي؛
- تداعيات جائحة كورونا على البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة؛
- أثر جائحة كورونا على الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة لسنة 2030 بالمنطقة العربية.

2. تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي

يقف العالم - الآن - مذهولاً أمام فيروس كورونا الجديد COVID19 والذي انطلق من الصين، ثم انتشر في عدة دول في مختلف القارات كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية بشكل غير مسبوق، وعلى ما يبدو أنّ الإنسانية، بكل تقدمها العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات، ما تزال غير جاهزة للتعامل مع مثل هذا النوع من الأزمات والكوارث البيولوجية، حيث تشير الإحصائيات أن ضحايا هذا الفيروس المستجد، سواء تعلق الأمر بعدد المصابين أو الوفيات في تزايد مستمر؛ الأمر الذي دفع منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) تصف فيروس كورونا الجديد بالوباء.

بحلول سنة 2020، كان الاقتصاد العالمي في حالة تعافٍ، أين كان متوقعاً أن يرتفع معدل النمو العالمي من 2,9٪ في العام 2019 إلى ما يعادل 3,3٪ في العام 2020 ليصل إلى 3,4٪ بحلول عام 2021، وقد قدر الخبراء هذه الأرقام المتفائلة آنذاك على بناء على توقع نمو الناتج الصناعي العالمي، وتحسّن وضع التجارة العالمية عندما لاحت في الأفق بوادر إحراز بعض التقدم على عدة أصعدة. (announces covid 19 outbreak a pandemic, 2020)

لكن مع مرور الأشهر الأولى من سنة 2020، ومع زيادة تفشي وباء كورونا المستجد، ذهبت موجة التفاؤل السابقة الذكر مهب الرياح، وذهبت معها توقعات النمو الإيجابية، لتحل محلها موجة تشاؤمية منذرة بموجة كساد عالمية، حيث من المتوقع أن يخسر الاقتصاد العالمي حوالي تريليون دولار أمريكي - على أقل تقدير - نتيجة لانتشار جائحة كورونا، وأن يتراجع النمو العالمي إلى أقل من 2,5٪ بمعدل أقل عن ذلك المحقق سنة 2019، وذلك حسب أرقام وتقديرات صادرة عن منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة UNICTAD

1.2. الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار جائحة كورونا

ضربت جائحة كورونا العديد من الاقتصادات العالمية بما فيها الاقتصادات المتقدمة، ومنها مجموعة الدول السبع والصين، فالدول المتأثرة باندلاع الوباء في هذه المرة تساهم بأكثر من 60٪ من إجمالي الناتج العالمي، و 65٪ من الناتج الصناعي، و 41٪ من إجمالي الصادرات المصنعة، بالإضافة إلى أن بعضاً من هذه الدول كالصين، والولايات المتحدة، واليابان تلعب دوراً أساسياً في سلاسل التوريد العالمية، وبالتالي فإن توقعات موجة الكساد العالمي القادمة لها عدة وجهات، خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الذي من المتوقع أن يتأثر من خلال ثلاثة عوامل رئيسية: (هاني، 2020)

- العامل الأول: يتمثل في تراجع حجم الطلب العالمي وبالتالي تراجع حجم التجارة العالمية.
- العامل الثاني: وهو توقف الإنتاج وتراجع مستويات دنيا، حيث أن الفيروس ضرب مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق آسيا- الصين- وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا؛
- العامل الثالث: فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية، حيث أن توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على المدخلات في الدول الأخرى؛

بينما يعتبر قطاع الأعمال السنيمائية والقطاع السياحي من أكثر القطاعات تضرراً بانتشار جائحة كورونا، حيث أثر سلباً على جانبي العرض والطلب، كنتيجة لإجراءات منع السفر وإغلاق المطارات ودور الترفيه كإجراء احترازي للحد من تفشي الجائحة،

بالنسبة للتجارة العالمية فقد تأثرت بانتشار فيروس كورونا كنتيجة مباشرة لمعاناة الاقتصاد الصيني، فهو يعدّ من أهم الشركاء التجاريين لمعظم الدول، فبحسب بيانات منظمة التجارة العالمية (World Trade Organizations)، تعدّ الصين منذ العام 2009 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم للعديد من السلع ومنها النفط، والحديد الخام، وفول الصويا، بالتالي فإن تراجع النشاط الاقتصادي في الصين من المتوقع أن يؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العالمية. (هاني، 2020)

من ناحية أخرى، فإنّه طبقاً لمنظمة السياحة العالمية (World Tourism Organizations)، فإنّ التقديرات الأولية تشير إلى تراجع حجم السياحة الدولية بشكل حاد بسبب حظر السفر وإلغاء العديد من الرحلات الجوية، وهو ما سبب خسائر تقدر بحوالي 30 إلى 50 مليار دولار أمريكي في عوائد السياحة العالمية.

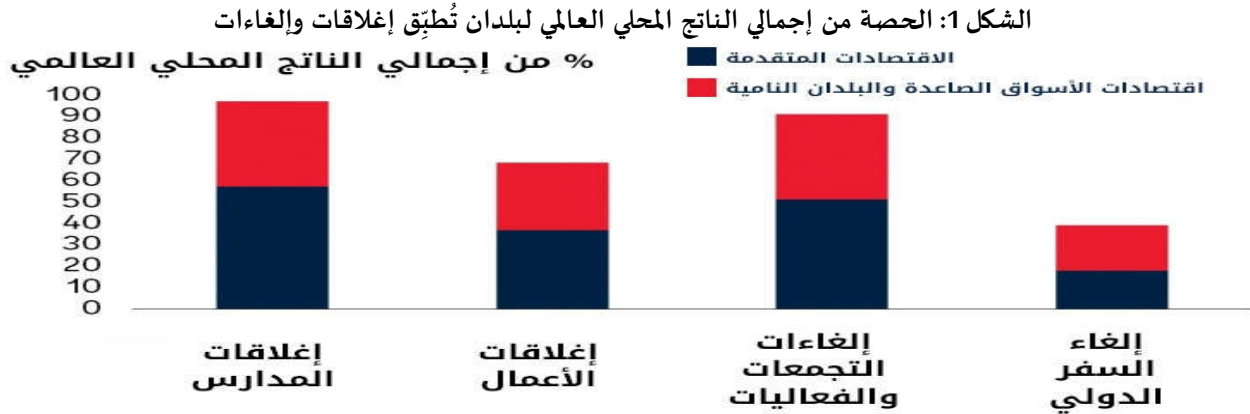
2.2. أهم المظاهر التي خلفها جائحة كورونا على الصعيد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي عدة تداعيات ومظاهر رئيسية جراء أزمة كورونا يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

(نيلسون، بلا تاريخ)

1.2.2. موجة الإغلاق واسعة النطاق

بحلول أوائل أبريل/نيسان، كان نحو 150 بلدا، فرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وقامت بغلق جميع المدارس، وأغلق أكثر من 80 بلدا كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس، وفُرضت قيود على النقل بجميع فروعه البري، البحري والجوي؛ حيث أثرت سياسة الإغلاقات الإلزامية إلى جانب فرض التباعد الاجتماعي تأثيرا كبيرا على النشاط العام والتجارة في العالم، وصاحبها تقلبات في الأسواق المالية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن الصناعية، (بونحاس، 2020) وبخصوص تأثر بعض القطاعات بموجة الإغلاقات المفروضة ندرج الشكل الموالي رقم 1.

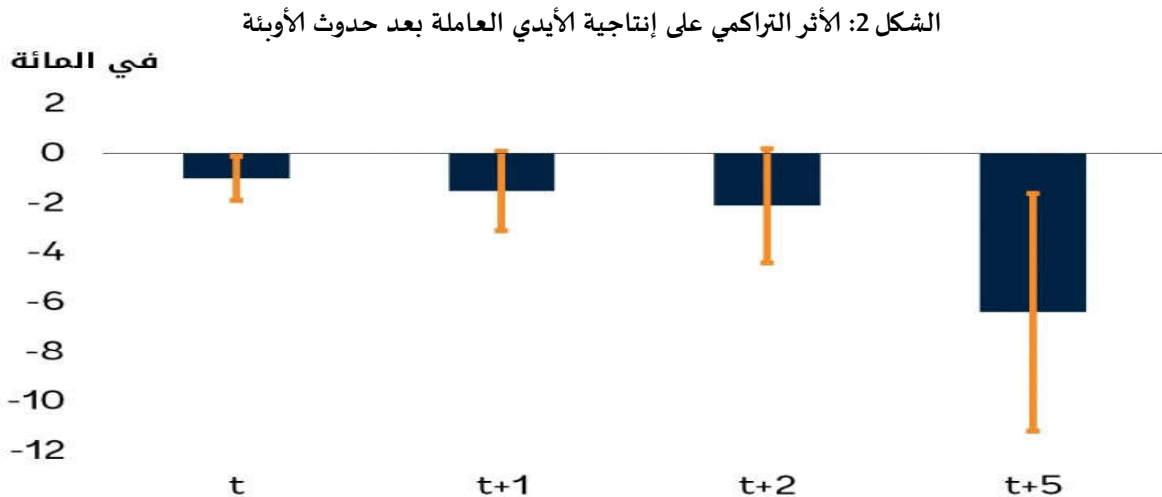


المصدر: البنك الدولي، 1 أبريل/نيسان 2020، برنامج جامعة أكسفورد لتتبع الجهود الحكومية للتصدي لجائحة كورونا.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة الإغلاقات خاصة المدارس وكذا إلغاءات التجمعات والفعاليات الرياضية و الثقافية كادت تكون كلية أين تعدت نسبتها 90% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، بينما بلغت إغلاقات الأعمال حوالي الثلث من خلال المحافظة على مستويات معتدلة من البطالة وتوفير الحد الأدنى من الخدمة والإنتاج فيما قدرت إلغاءات السفر الدولي حوالي 50%.

2.2.2. تراجع معدلات الإنتاجية

من المتوقع أيضا أن تؤدي الجائحة إلى تراجع معدل نمو الإنتاجية الذي كان ضعيفا خلال العقد الماضي، أين كانت الأوبئة السابقة سببا في تراجع معدل إنتاجية الأيدي العاملة بنسبة 6%، وتراجع معدلات الاستثمار بنسبة 11% بعد مرور خمسة أعوام في البلدان المتأثرة بها؛ (بونحاس، 2020) وهو ما نوضحه من خلال الشكل الموالي رقم 2.



المصدر: البنك الدولي، تقديرات الأوبئة، سارس (2003-2002)، ميرز (2012)، إيبولا (2014-2015)، زيكا (2015-2016).

تشمل العينة 30 من الاقتصادات المتقدمة و86 من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، حيث تُظهر الأعمدة التأثيرات التقديرية لوباء سارس (2002-2003)، ومتلازمة ميرز (2012)، ووباء إيولا (2014-2015)، وتفشي فيروس زيكا (2015-2016). ونلاحظ من خلال الشكل زيادة حجم التراكمات على إنتاجية الأيدي العاملة بعد حدوث الأوبئة وذلك بمرور الوقت حيث تُظهر الخطوط الرأسية نطاق التقديرات ذات الدلالة الإحصائية بنسبة 90%.

3.2. أثر جائحة كورونا على اقتصادات الدول العربية

ليست مفاجأة أن تُلقى الأزمة العالمية لجائحة كورونا المستجد بظلالها على بلدان المنطقة العربية، بما يصاحبها من آثار اقتصادية، فالعديد من الدول العربية قد أعلنت عن عدد من الإصابات والوفيات جراء انتشار الفيروس، ناهيك على الآثار الاقتصادية المباشرة نتيجة لاتخاذ إجراءات حاسمة من قبل بعض الحكومات العربية للحدّ من انتشار الفيروس بين مواطنيها والمقيمين فيها. (هاني، 2020)

حيث من المتوقع أن تتأثر الاقتصادات العربية بشكل سلبي من خلال تراجع معدلات النمو الاقتصادية العالمية فالدول العربية منفتحة اقتصاديًا، ومتصلة بالاقتصاد العالمي من خلال عديد القنوات، أهمها السياحة، وصادرات النفط، هذا في الوقت الذي تعتبر فيه بعض الدول العربية مناطق صراع إذ تعاني من انقسامات سياسية وصراعات عسكرية كما هو الحال في ليبيا، سوريا، واليمن، وهو ما يفرض ضغوطًا اقتصادية على دول الجوار، كما هو الحال في أزمة اللاجئين في الأردن وتركيا، وكذلك انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بشكل عام. (hany, 2019)

إضافة لذلك أزمة أسعار النفط الأخيرة التي برزت منذ منتصف عام 2014، والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة (أقل من 30 دولارًا للبرميل)، باعتبار النفط المكون الرئيسي لصادرات العديد من الدول العربية، وخصوصًا دول الخليج العربي، وفي ظلّ تراجع معدلات الطلب العالمية عليه خصوصًا من طرف الصين، وكذلك فشل مجموعة أوبك في الالتزام بقرار خفض إنتاج النفط، في محاولة لضبط أسواق النفط العالمية، وإيقاف انزلاق سعر النفط لمستويات دنيا.

بالتالي فإنه يُستبعد تعافي أسعار البترول في الفترة القادمة، خصوصًا بعد إعلان السعودية عزمها على رفع الإنتاج إلى 10 ملايين برميل يوميًا، بالتالي وفي منطقة تعتمد على عائدات البترول بشكل رئيسي فإنّ انخفاض سعر البترول يؤدي إلى انخفاض العائدات الحكومية، وهو ما يُؤثر بشكل مباشر ويضيق الخناق على هذه الحكومات في حال الدخول في كساد اقتصادي. (هاني، 2020)

3. تداعيات جائحة كورونا على البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة:

تأثرت مؤشرات البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة بفيروس كورونا بدرجات متفاوتة نستعرضها من خلال العناصر الموالية: (بن الطيب، 2020)

1.3. التأثير على هدف تحسين التعليم

بالنسبة للجانب الذي لم يتأثر سلبيًا بشدة، هو البرامج و المقررات التعليمية بجميع أطوارها، خاصة في البلدان المتطورة تكنولوجيا، من خلال الإسراع في وضع خطط بديلة للتحويل نحو التعليم الرقمي، حيث أنه ورغم بعض العيوب، النقائص والصعوبات التي صاحبت سير هذه الخطط، إلا أنها أثبتت فاعليتها في زمن يكاد يكون قياسي، وهو ما انعكس

مباشرة على حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا، والرقمنة، كذلك زيادة حجم فرص التعليم عن بعد، مما يفتح المجال نحو تعميم العملية وزيادة حجم الاعتماد عليها حتى في حال مرور الأزمة بسلام، في ظل تقليص بعض النفقات الضخمة على غرار جذب المكونات والمؤطرين الأكاديميين من الخارج لهدف الاستفادة من خبراتهم من خلال التواصل معهم عبر الآليات الرقمية بدل تحمل مصاريف التنقل المرتفعة، حيث تجدر الإشارة أن هذا الأسلوب التعليمي ليس بالحديث في الدول المتقدمة.

2.3. التأثير على هدف القضاء على الجوع

أثرت جائحة كورونا على ارتفاع مستويات الحاجة للغذاء من خلال تعطيله لعملية إنتاج الغذاء وتوزيعه، حيث أعادت الجائحة الجهود القائمة لمحاربة الفقر لنقطة الصفر، كما أثرت على أسعار الغذاء في العالم من خلال ارتفاع مستويات المضاربة في السلع خوفاً من عدم توفر بعض المنتجات بالشكل الكافي، كما أدت الأزمة لتدهور الأنماط الغذائية خاصة لدى منخفضي الدخل والفئات الهشة، وبحسب آخر التقارير للأمم المتحدة، فإن أثر الأزمة قد يزداد حدة خاصة لدى الدول التي تتميز بارتفاع عدد السكان وتلك التي لا توفر جزءاً من غذائها لذاتها ما لم تتخذ بعض التدابير الإجرائية لقمع الفيروس.

3.3. التأثير على هدف الصحة الجيدة والرفاه

نتيجة لعدم استثمار غالبية الدول في تطوير منظومتها الصحية بالشكل اللازم، وجدت هذه الأخيرة نفسها مكتوفة اليدين أمام هذه الجائحة، حيث كان من الممكن مواجهة هذه الأزمة بشكل أفضل وربما كبحها في وقت اسرع لو تم اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة من خلال الالتزام بأهداف التنمية المستدامة؛ حيث أثبتت هذه الوضعية من خلال عدم كفاية المرافق الصحية لتغطية المستويات العالية وغير المسبوقة من الطلب لتلقي العلاج، حيث كشفت الجائحة عن مدى هشاشة المنظومة الصحية في غالبية دول العالم خاصة في النامية التي لا تنفق إلا اثنان في المئة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة في ما يبلغ المتوسط العالمي 4.7 بالمئة.

4.3. التأثير على هدف التعليم الجيد

تأثر هذا الهدف من خلال عملية الإغلاق الشامل للمدارس والجامعات خاصة خلال الفترات الأولى من انتشار الجائحة التي عطلت حوالي 87 بالمئة من المتدربين والطلبة؛ ليتم بعدها الاستغناء عن التعليم الحضوري، وحل محله التعليم عن بعد، خاصة خلال الأشهر الأولى من انتشار الجائحة، غير أن إمكانية تحقيق التعليم عن بعد لا تعتبر متاحة أمام جميع المتعلمين في ظل عدم تغطية شبكة الإنترنت لجميع بقاع المعمورة، لتنتهج بعض الدول في مرحلة لاحقة أسلوب المناصفة من خلال تقسيم الطلبة لأفواج ومن ثم تقسيم الحجم الساعي للبرنامج الدراسي في محاولة منها لانقاص ما يمكن إنقاضه. كما يرتبط إغلاق المدارس والجامعات باستغناء الدولة عن تمويل الوجبات الغذائية المدرسية التي أصبحت على عاتق الأولياء، كما تسببت في تدهور مستويات الرعاية الصحية والبدنية لدى الأطفال المتدربين.

كما ان تبني سبل التعليم عن بعد يخلق نوعاً من عدم المساوات بين المتعلمين في ظل عدم إمكانية البعض من تحصيل الوسائل التكنولوجية والرقمية التي تعد سبيلاً للتحصيل المعرفي، كما ان هذه الطريقة من التعليم ترهق الأولياء في ظل ضرورة مساعدتهم لأطفالهم في إدراك المعلومة بالشكل اللازم - في ظل انعدام التواصل المباشر مع الأستاذ - ما يؤثر بدوره على الحياة العملية للأولياء.

الوضع السابق يقتضي من المجتمع الدولي والحكومات تقديم الدعم ليس للتلاميذ فقط، بل حتى للأولياء، ومقدمي الرعاية لغرض التأقلم مع هكذا وضعية والتكيف مع طرق التعليم المنزلي، وأيضا العمل على الحد من عدم المساواة من خلال تبني مناهج الإدماج والإنصاف.

5.3. التأثير على هدف المساواة بين الجنسين

تهدد الجائحة بتراجع المكاسب المحققة في مجال المساواة بين الجنسين، من خلال دعم مشاركة المرأة في القوة العاملة، والحد من تعرض المرأة للعنف، وبالتالي ضرورة تشجيع تمويل بعض الصناديق الداعمة لذلك على غرار صندوق الأمم المتحدة لدعم المرأة والسلام والعمل الإنساني؛ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

6.3. التأثير على هدف الحد من عدم المساواة

يرتبط هذا الهدف بالتفاوتات في فرص التعليم، العلاج، العناية الصحية والبدنية؛ عدم المساواة بين الجنسين؛ حيث زادت الجائحة من حجم التفاوتات التي كانت قائمة أساسا.

7.3. التأثير على هدف المدن والمجتمعات المستدامة

حيث تعتبر المدن والأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تعيش أوضاعا مزرية وحالات متقدمة من الفقر، أكثر عرضة من غيرها للإصابة بفيروس كورونا (COVID 19)؛

4. أثر جائحة كورونا على الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة لسنة 2030 بالمنطقة العربية

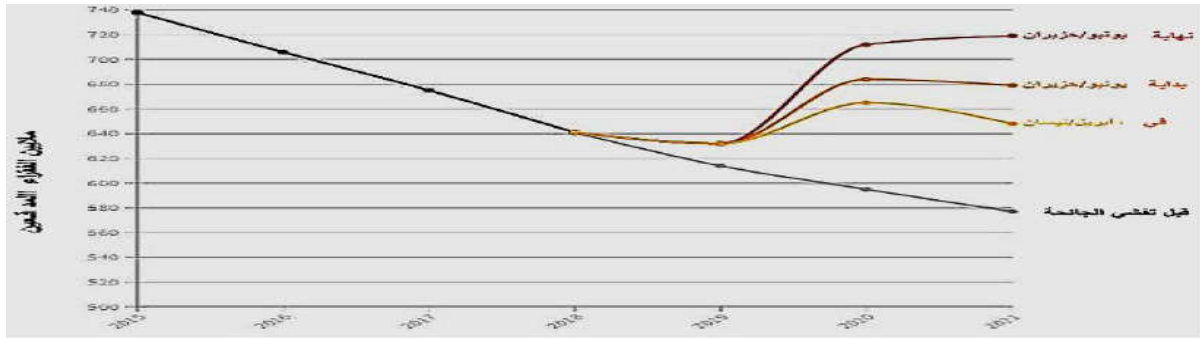
في ظل التراجع السريع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط مع مطلع سنة 2020 في ظل تفشي جائحة كورونا من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية ما لا يقل عن 42 مليار دولار في غضون عام 2020، هذا حسب تقديرات أولية، حيث قدرت الخسائر المتعلقة بالإيرادات النفطية في المنطقة العربية خلال الثلاث اشهر الأولى لسنة 2020 بحوالي 11 مليار دولار تقريبا، حيث من المتوقع أن ينتقل الأثر جراء هذا التراجع في المداخيل إلى عدة قطاعات اقتصادية أخرى في ظل استمرار عمليات الغلق الجزئي و/أو الكلي واستمرار فرض عمليات العزل و التباعد الاجتماعي ما يؤثر بدوره على تراجع فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة، وكذا ارتفاع معدلات الفقر نتيجة لعدم القدرة على توفير متطلبات العيش الضرورية، أما على صعيد الأسواق المالية العالمية وحتى الأسواق السلعية الكبرى فتعيش هي الأخرى أزمة مالية عالمية لم يسبق و أن أحدثها أي من الوبئة التي سبقت هذا الوباء.

لذلك ومن خلال الوضعية التي سبق شرحها أصبح العالم بأسره، والمنطقة العربية على وجه الخصوص تواجه تحديات ضخمة بسبب هذا الوباء خاصة فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق البرنامج المسطر آفاق سنة 2030، حيث سنتطرق لأهم هذه التحديات من خلال العناصر التالية: (بن عمورة ، 2020)

1.4. تداعيات كورونا على الفقر

من المتوقع ارتفاع عدد الفقراء إلى حوالي 101.4 مليون شخص ، بزيادة تقدر بحوالي 8.3 مليون شخص في غضون سنة 2020، وذلك جراء تراجع النمو الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا، ما أدى إلى تراجع فرص العمل وانخفاض محسوس في أرقام المعاملات التجارية، حيث أن الوضعية السابقة تؤثر بشكل أكثر حدة على الطبقة المتوسطة ، وكذا محدودي الدخل خاصة من القطاع غير الحكومي، وبدرجة أكبر أولئك الذين لا يندرجون ضمن اشتراكات التأمين ضد

البطالة والضمانات الاجتماعية، وللتوضيح أكثر ندرج الشكل الموالي رقم 3 الذي يوضح تطور عدد الأشخاص الفقراء في العالم من خلال المقارنة بين التوقعات قبل الجائحة، وخلال انتشار جائحة كورونا.



الشكل 1: تطور المعدلات العالمية للفقراء خلال جائحة كورونا

المصدر: البنك الدولي، 2020، <https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-2020>، global-poverty

يتضح من خلال الشكل السابق الارتفاع المحسوس والغير المتوقع في عدد الفقراء مع نهاية سنة 2019 وخلال سنة 2020 وذلك مقارنة بالتوقعات التي كانت مقدرة قبل تفشي الجائحة، حيث يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية لذلك إلى الامتداد التي شهدته تدابير الغلق على مستوى جميع دول العالم والتي لم تكن المنطقة العربية في منأى عنها ما تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، وبالتالي أثر ذلك على معدلات دخل الأفراد والتي تراجعت إلى مستويات دنيا منخفضة عن المستويات المحددة لعتبة الفقر.

2.4. تداعيات كورونا على الحد من الجوع

في الوقت الذي كانت برامج التغذية المدرسية تلعب دورا فاعلا في تحقيق نوع من التغذية الجيدة للأطفال خاصة الفقراء منهم، وفي ظل عملية الإغلاق الذي شهدته المدارس ما أدى مباشرة لتوقف برامج التغذية المدرسية التي كانت تساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للأفراد، ما جعل 50 مليون شخص يعانون من نقص التغذية بالمنطقة العربية هذه الأخيرة- وحسب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - فهي تنفق حوالي 110 مليار دولار على الواردات الغذائية، ما يعادل أربعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن واردات القمح والأرز تشكل عجزا في الميزان التجاري للمنطقة العربية بحوالي 11 مليار دولار كون أن حوالي ثلثي الحاجيات الغذائية من القمح والأرز يتم تلبيتها من الخارج. وفي حال استمرار الوباء لمدة أطول فهذا يعني استمرار تعطل مختلف القطاعات بما فيها قطاع النقل الذي يعد رئيسيا في تلبية حاجات المنطقة العربية من الغذاء، مما يؤدي إلى تفاقم الوضعية الغذائية بالمنطقة العربية وما قد يصحبه من ارتفاع في أسعار الغذاء خاصة على المدى القصير والمتوسط.

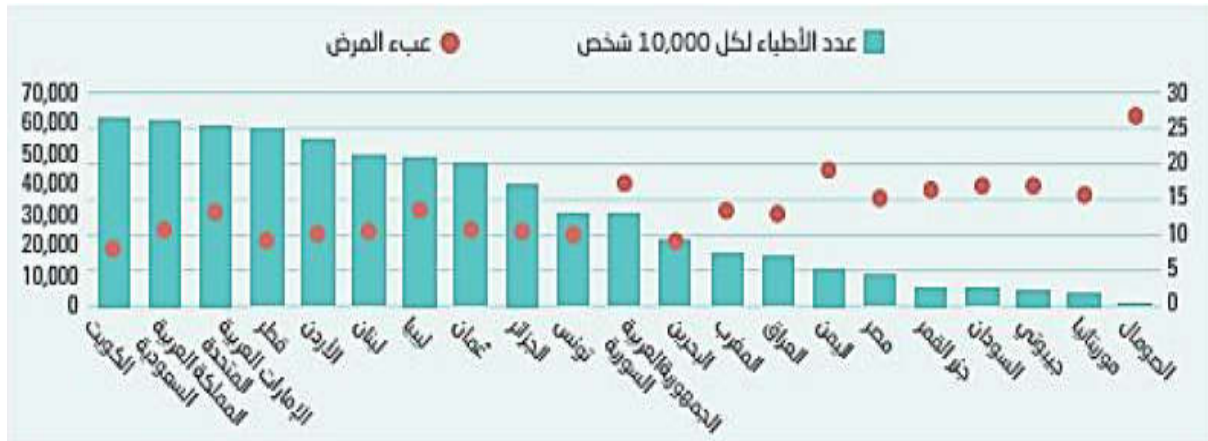
3.4. تداعيات كورونا على تطور المستوى التعليمي

اثر تفشي وباء كورونا وما صاحبه من عمليات إغلاق شامل مست غالبية المؤسسات العمومية بما فيها المدارس، أدى ذلك إلى محاولة إيجاد سبل جديدة للتعليم على غرار التعليم عن بعد ، ومختلف الطرق التعليمية المنتهجة إلكترونيا، وهذا على المستوى العالمي، ما جعل المنظومة التعليمية بالمنطقة العربية تعيش تحديا غير مسبوق جراء هذا الوضع الذي خلفه الوباء، والذي يمكن أن يخلق أثارا سلبية على نظام التعليم ككل في ظل تفشي ظاهرة التسرب المدرسي بسبب التبعات الأخرى التي خلفها الوباء كالفقر وعدم توفر الإمكانيات التكنولوجية لتلقي التعليم عن بعد لدى العائلات المعوزة، كذلك توجه بعض التلاميذ للحياة العملية لتغطية العجز الذي خلفه الوباء فيما يتعلق بالمستوى المعيشي.

4.4. تداعيات كورونا على صحة الأفراد

أثبتت الدراسات أن فيروس كورونا يؤثر على كبار السن - أكبر من ستون سنة - بشكل أكبر منه على الفئات العمرية الأخرى، ويلحق بهم أعراض مرضية حادة ومضاعفات تزيد من احتمال الوفاة جراء الإصابة بالفيروس خاصة لدى الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة كالسكري و الضغط، وهو ما يضع حوالي 32 مليون شخص عربي، هم الأكثر عرضة للإصابة بالوباء، كما أن هذا العدد مرشح للارتفاع في ظل استمرار تفاقم الوضع مع محدودية التغطية الصحية وعدم كفاية الخدمات المقدمة لتلبية الطلب على الحاجة للرعاية الصحية لمواجهة الوباء خاصة في حال تزايد عدد الإصابات وهو ما نوضحه من خلال الشكل الموالي رقم 4 الذي يبين تطور كل من عدد الأطباء لكل 10000 فرد، وكذا عبء المرض لعدد من الدول في المنطقة العربية.

الشكل 4: تطور كل من عدد الأطباء لكل 10000 فرد، وكذا عبء المرض لعدد من الدول في المنطقة العربية.



المصدر: الأمم المتحدة (الاسكوا)، 2020، <https://www.unescwa.org/ar/publications/>

الشكل السابق يوضح أن عبء المرض جراء وباء كورونا يزداد كلما قل عدد الأطباء لكل 10000 مريض وينطبق هذا على الدول العربية الأقل نمواً و/أو تلك التي تعد مناطق صراع وتعيش أوضاع سياسية غير مستقرة، على غرار الصومال، السودان، العراق، اليمن ودول أخرى نلاحظها في الشكل أين يقل مستوى التغطية الصحية عن خمسة أطباء لكل 10000 مريض وهو ما ينوه بتزايد خطر المرض بهذه البلدان، فيما يرتفع مستوى التغطية الطبية لكل 10000 مريض في الدول الأكثر نمواً والتي يقل بها عدد السكان على غرار دول الخليج، بالإضافة لتونس و الجزائر والتي تراوح معد التغطية بها حسب الشكل بين 13 و 27 طبيب لكل 10000 مريض وهو ما يفسر انخفاض عبء المرض بهذه الدول.

5.4. تداعيات كورونا على المساواة بين الجنسين

تسببت جائحة كورونا في اتساع الهوة في التفاوتات التي كانت قائمة بين الجنسين في المنطقة العربية، وبالتالي فقد تراجعت النتائج التي كانت قد تحققت في هذا المجال، حيث أنه وفي ظل تفشي الجائحة زادت الحاجة للنشاطات غير مدفوعة الأجر بالمنطقة العربية والتي تتم على عاتق النساء والفتيات، أهم أسبابها انقطاع الأطفال عن الدراسة، وحاجة كبار السن لرعاية خاصة، وغيرها من لظروف التي خلفتها الجائحة والتي جعلت من المرأة العربية ضحية لها كما جعلتها ضحية للعنف اللفظي والجسدي نتيجة للضغوطات النفسية التي أصبح يعيشها الرجل العربي جراء تداعيات العزل الاجتماعي، كما أن اعتبار أكثر من ثلثي الأطقم الطبية والقوى العاملة في مجال الصحة - قابلات؛ ممرضات - في المنطقة العربية هي من النساء، بالإضافة إلى عاملات النظافة، الغسيل، و المطاعم وهي الفئات المتواجدة ضمن الصفوف الأمامية لمواجهة وباء كورونا، وهو ما يفسر أن العديد من ضحايا الوباء من النساء العاملات ضمن النشاطات السابقة الذكر.

تطرقنا من خلال هذه الدراسة بالأساس لأثر جائحة كورونا على أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية، وقد تأكد من خلال الدراسة صحة الفرضية الرئيسية، والتي تمحورت حول وجود أثر لجائحة كورونا على مختلف محددات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالمنطقة العربية وبدرجات متفاوتة؛ حيث أنه جراء جائحة كورونا أصبح تحقيق أهداف البعد الاجتماعي بالمنطقة العربية صعب المنال، بعد أن ألحقت الجائحة خسائر لعدة مكاسب كانت قد تحققت قبل الجائحة، وعصفت بالريزنامة التي كانت قد وضعت سابقاً لتحقيق جملة من أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية بالمنطقة العربية والتي حددت سنة 2030 كأجل لتحقيقها، وهو ما يؤكد بدوره صحة الفرضيات الفرعية للدراسة، والتي تم تأكيدها من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، تطرقنا من خلالها لتداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي؛ كذلك تداعيات جائحة كورونا على البعد الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة: ومن ثم أثر جائحة كورونا على الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة لسنة 2030 بالمنطقة العربية.

كما تم من خلال الدراسة التوصل لجملة من النتائج نبرزها في النقاط التالية:

- تراجع أهم مؤشرات النمو الاقتصادي سيؤدي لا محالة لارتفاع معدلات الفقر بالمنطقة العربية، حيث أن الخطر الأكبر في هذه النقطة يحذر بفقمة العمال غير النظاميين كونهم لا يتمتعون بخدمات التأمين والضمان الاجتماعي؛
- تأثير الجائحة على سلسلة الإنتاج والتوزيع لمختلف المنتجات الغذائية انعكس على عملية الإمدادات الغذائية الموجهة نحو المنطقة العربية ما أدى لتراجع مستويات الأمن الغذائي؛
- يعتبر قطاع التعليم بجميع فروعها، أهم القطاعات المتضررة من جائحة كورونا، في ظل عمليات الإغلاق التي شهدتها مختلف المدارس والجامعات في أعقاب حلول الجائحة؛ حيث أن فرض الالتزام ببروتوكولات التباعد الاجتماعي، وفرض تقليص الحجم الساعي للمتمدرسين وحتى إغلاق المدارس لفترات مطولة، أثر على مستويات التعليم وعدد المتمدرسين والطلبة بالمنطقة العربية؛
- ترتبط مؤشرات الصحة العامة بالمنطقة العربية على غرار باقي دول العالم، بارتفاع متوسط أمل حياة السكان، كما أنها تؤثر على التنمية المستدامة بها.

من خلال نتائج الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات والتي تتمحور في مجملها حول حتمية استفادة غالبية الدول العربية من تجربة جائحة كورونا، من خلال جانبين مهمين؛ الجانب الأول هو تكييف خطة الطريق للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في غضون الأجل المحددة آنفاً؛ أما الجانب الثاني فهو تطوير مختلف المنظومات الصحية، التعليمية، ومنظومة إدارة الأزمات لغرض التكيف والتصدي لمختلف الأزمات المحتمل حدوثها مستقبلاً.

1. announces covid 19 outbreak a pandemic. (2020, 03 12). Récupéré sur world health organization: <http://www.euro.who.int/en/health-topics/health-emergencies/coronavirus-covid-19/news/news/2020/3/who-announces-covid-19-outbreak-a-pandemic>
2. hany, a.-l. (2019). responce to political shocks;what can the arab spring tell us. Récupéré sur journal of behavioral and experimental finance:
<https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S2214635019300310>
3. أنطوان شاترستوك نيلسون. (بلا تاريخ). جائحة كورونا ستخلف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم. تاريخ الاسترداد 08 29, 2020
<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/covid-19-will-leave-lasting-economic-scars-around-world>
4. سمية هولي رشيد بن عمورة. (سبتمبر, 2020). تداعيات جائحة كورونا (COVID 19) على تحقيق أهداف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة (2030) في المنطقة العربية. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 04(03)، الصفحات 220-240.
5. عادل بونحاس. (2020). أثر جائحة كورونا على اقتصاديات الدول العربية النفطية وسبل مواجهتها. المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الأول الموسوم بالجائحة سؤال الأزمة ومنطق الحل ما بعد الفرضية. العراق: جامعة الامام الكاظم، أقسام الديوانية، العراق.
6. عبد اللطيف هاني. (2020, 03 24). آثار كورونا الاقتصادية، خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة. تاريخ الاسترداد 08 29, 2020،
من <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4613>
7. علي بن الطيب. (سبتمبر, 2020). التأثير العالمي لأزمة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20، الصفحات 193-206.